



Distr.
GENERAL

A/34/791
11 December 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ١٢٦ من جدول الأعمال

عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية

تقرير اللجنة الأولى

المقرر : السيد ارنست سوشاريبا (النمسا)

أولا - مقدمة

- ١ - اقترح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (A/34/243) ادراج البند المصنوع "عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية" في جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة .
- ٢ - وقررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٩٩٩ المقفودة في ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، وبناءً على توصية مكتبها ، ادراج البند في جدول أعمالها واحالته الى اللجنة الاولى .
- ٣ - ونظرت اللجنة الاولى في البند في جلستيها ٥٥٥ و ٧٧٧ المقفودتين في ١٦ و ١٧ تشرين الأول / أكتوبر وفي جلساتها من ٤٦ الى ٥١ المقفودة خلال الفترة من ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر الى ٤ كانون الاول / ديسمبر (انظر A/C.1/34/PV.5 و 7 و 46 الى 51) .
- ٤ - وكان معروضاً على اللجنة الاولى رسالة مؤرخة في ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ وموجهة الى الامين العام من وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (A/34/243) تتضمن ، كمرفق لها ، مشروع قرار بشأن عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية .

ثانياً - النظر في مشاريع القرارات

الف - مشروع القرار A/C.1/34/L.1

- ٥ - بتاريخ ١٢ تشرين الأول / أكتوبر قدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مشروع

قرار (A/C.1/34/L.1) عنوانه: "عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية" قام ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمرضه في الجلسة المعمّودة في ١٦ تشرين الاول / اكتوبر ونصه كما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

" ان ترى أن أهم ما تضرطع به الأمم المتحدة من مهام في المرحلة الحالية من تطور العلاقات الدولية هي التشجيع ، بكل طريقة ممكنة ، على العمل الايجابي من أجل تخفيف حدة التوتر الدولي وتعزيز السلم ،

" وان تحرب عن اقتناعها بأن مواصلة وتمحيق عملية اعادة العلاقات بين الدول الى سويتها وتنمية هذه العلاقات تقتضي التقيد الدقيق من جانب جميع الدول بالمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة ،

" وان تلاحظ أن سياسة الهيمنة ، أي رغبة بعض الدول في السيطرة على دول وشعوب أخرى ، تتناقض تناقضا صارخا مع تلك المبادئ ، وعلى رأسها مبدأ تساوى الدول في السيادة ،

" وان تذكر بأن سياسة الهيمنة قد أدت على الدوام الى نشوب حروب ألحقت بالبشرية مماناة يعجز عنها الوصف ،

" وان تذكر كذلك بأن مزالمة سياسة الهيمنة تفضي الى خلق بؤر للتوتر ، وتعقد العلاقات بين الدول وتزعزع استقرار الحالة الدولية ،

" ١ - تدوين بحزم سياسة الهيمنة ، أيا كان الشكل الذي تظهر فيه ، باعتبارها تتنافى مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، ومع مهمة حفظ السلم وتعزيز الأمن الدولي ؛

" ٢ - تعلن باسم شعوب الأمم المتحدة أنه لا ينبغي للدول أو لمجموعات من الدول أن تنزع أبدا ، في ظل أية ظروف ولاية أسباب كانت ، الى الهيمنة في الشؤون الدولية ، أو أن تسمى الى العصول على وظلم مسيطر سوا في العالم ككل أو في أي منطقة منه ."

٦ - وفي الجلسة ٥٠ المعمّودة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر قال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان وفده لن يطالب طرح مشروع القرار الذي قدمه للتصويت .

با^٤ - مشروع القرار A/C.1/34/L.8

٧ - بتاريخ ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت الصين مشروع قرار (A/C.1/34/L.8) عنوانه : "عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية" ، فيما يلي نصه :

" ان الجممية العامة ،

" ان تلاحل أن الدول التي تنتهج سياسات الهيمنة العالمية ، اعتمادا منها على قوتها السياسية والاقتصادية ، وعلى قوتها العسكرية بصفة خاصة ، تأس سيادة الدول الأخرى وتحتل أراضيها وتتدخل في شؤونها الداخلية ، في محاولة منها لاخضاع الدول والمناطق الأخرى بل والعالم أجمع لتحكيمها أو سيادتها أو حكمها ،

" وان يساورها قلق جدى لأن الهيمنة العالمية والهيمنة الاقليمية التي تلقى الدعم منها تنتهكان استقلال الدول الأخرى وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، مما يهدد السلم والأمن الدوليين ،

" واقتناعا منها بالرغبة المشتركة لشعوب العالم في الوقوف ضد سياسة الهيمنة دفاعا عن الاستقلال الوطني وسيادة الدول ومن أجل صون أمن الدول كافة وسلم العالم ،

" ١ - تدين سياسة الهيمنة ، وخاصة سياسة الهيمنة العالمية التي تنتهجها الدول العظمى ؛

" ٢ - تطالب الدول التي تنتهج سياسات الهيمنة العالمية والهيمنة الاقليمية ، بأن تسحب فوراً جميع قواتها الغازية الى اقاليمها وتسهي احتلالها العسكري للدول الأخرى ، وذلك لتمكين شعوب هذه الدول من تقرير وإدارة شؤونها الخاصة ؛

" ٣ - تطالب بأن توقف الدول التي تنتهج سياسات الهيمنة الدولية عمليات التسلل والتدخل والتخريب والعدوان الموجهة ضد الدول الأخرى ، بما في ذلك فرض "سيادة محدودة" عليها ، وارسال المرتزقة ، وهدم الحكومات الشرعية ، وإقامة نظم عميلة ، وشن الحروب بالوكالة ، وبأن تتعهد بعدم القيام بهذه الأعمال ؛

" ٤ - تطلب الى الدول العظمى وقف تكديس الأسلحة والاستعداد للحرب ، وتخفيض أسلحتها النووية والتقليدية تخفيضاً كبيراً ، والكف عن تصدير العتاد العسكري الى البلدان التي تقوم بالعدوان والتوسع ؛

" ٥ - تعلمن رسمياً أن جميع الدول أن تتقيد تماماً في علاقاتها الدولية بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الاقليمية ، وعدم الاعتداء المتبادل ، وعدم تدخل احداهما في الشؤون الداخلية للأخرى ، والمساواة والنفع المتبادل ، والتعاون السلمي ، وأن لجميع الدول الحق في المشاركة في الشؤون الدولية على قدم المساواة ، وأنه لا يجوز لأى بلد كبير أن يطغى على بلد صغير ، ولا للقوى أن يقهر الضعيف ، كما لا يجوز لأية دولة أن تفرض ارادتها على الآخرين ، أو أن تخضع الدول الأخرى للسيطرة السياسية أو نهب ثرواتها الاقتصادية أو للمعدوان العسكري ، أو أن تحتل أراضي دول أخرى .

٨ - وفي الجلسة ٤٩ الممقودة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ قال ممثل الصين ان وفده لن يطلب طرح مشروع القرار الذي قدمه للتصويت .

جيم - مشروع القرار A/C.1/34/L.52

٩ - وبتاريخ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر قدمت باكستان ، وبنغلاديش ، وسرى لانكا ، وكوبا ، والهند ، ويوغوسلافيا ، مشروع قرار (A/C.1/34/L.52) عنوانه : "عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية" اشتركت في تقديمه بعد ذلك غينيا ونيجييريا ، وعرضه ممثل سري لانكا في الجلسة ٤٧ الممقودة في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر .

١٠ - وأجرت اللجنة الأولى في جلستها ٥٠ الممقودة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر تصويتا على مشروع القرار A/C.1/34/L.52 كالآتي :

(أ) اعتمدت عبارة " بما فيها الصهيونية " الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ٥ من المنطوق ، التي طلب ممثل اسرائيل اجراء تصويت منفصل عليها ، بالتصويت المسجل ، بأغلبية ٦٥ صوتا مقابل ٢٢ وامتناع ٢٢ عضوا عن التصويت (١) .

الدؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الاردن ، افغانستان ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، باكستان ، البحرين ، بلخاريا ، بنغلاديش ، بروندي ، بولندا ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الراس الأخضر ، زائير ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، شيشيل ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، قيبوت نام ، قطر ، كمبودشيا الديمقراطية ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، المغرب ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، يوغوسلافيا .

(١) أخطر وفدا بورما واليمن الديمقراطية الأمانة العامة ، فيما بعد ، أنهما لو كانا حاضرين أثناء التصويت لصوتا مع الدؤيدون . كما أخطر وفد بلجيكا الأمانة العامة انه كان يتوى التصويت مع المعارضين .

المعارضون : استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ،
بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، جزر البهاما ، الدانمرك ، السويد ،
فرنسا ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ،
الولايات المتحدة الامريكية ، اليونان .

المعتنمون : الأرجنتين ، اسبانيا ، اكوادور ، اوروغواي ، بوتان ، بورما ، بيرو ، تايلند ،
توغو ، جامايكا ، الجمهورية الدومينيكية ، ساحل العاج ، سنغافورة ،
سورينام ، شيلي ، غواتيمالا ، الفلبين ، فنزويلا ، قبرص ، كولومبيا ،
ليسوتو ، المكسيك ، نيبال ، اليابان .

(ب) اعتمد مشروع القرار في مجموعه بالتصويت المسجل بأغلبية ٨٧ صوتا مقابل ٤ أصوات
وامتناع ٢٤ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة (١) (٢) .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ،
أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ،
باكستان ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بورما ، بروندي ،
بولندا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ،
تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجمهورية العربية السورية ،
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية
السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون
المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رومانيا ،
زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ،
سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سورينام ، سيواليون ، سيشيل ، الصين ،
العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، الفلبين ،
فييت نام ، قبرص ، قطر ، كمبوديا الديمقراطية ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ،
الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ،
الحفرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ،
موريتانيا ، موزامبيق ، نيبال ، نيجيريا ، الهند ، هونغاريا ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، اليونان .

(٢) أخطر وفد اليمن الديمقراطي الامانة العامة ، بعد ذلك ، أنه لو كان حاضرا
التصويت لصوت في صالح مشروع القرار .

المعارضون : استراليا ، اسرائيل ، كندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

المقتنعون : اسبانيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اوروغواي ، ايرلندا ، ايطاليا ،
بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ، السويد ،
شيلي ، غواتيمالا ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، لكسمبرغ ، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ،
هولندا ، اليابان .

ثالثا - توصيات اللجنة الأولى

١١ - توصي اللجنة الاولي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية

ان الجمعية العامة ،

ان تسلّم بالمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة عن تعزيز السلم والأمن الدوليين وتوطيد دعائمها على أساس الاحترام التام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما مبدأ سيادة الدول وتساويها في السيادة واستقلالها الوطني ،

وان تشير الى أن من واجب الدول أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن القسر المسكوكى أو السياسي أو الاقتصادي أو أى شكل آخر من أشكال القسر الموجه ضد سيادة أية دولة أو استقلالها السياسي أو سلامتها الإقليمية ،

وان تلاحظ أن الهيمنة هي مظهر من مظاهر سياسة تنتهجها دولة أو مجموعة من الدول للتحكم في دول أو شعوب أو مناطق أخرى من العالم والسيطرة عليها واخضاعها سياسيا ، أو اقتصاديا ، أو أيديولوجيا ، أو عسكريا ،

وان ترى أيضا أن الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والمنصرية بما فيها الصهيونية والفصل المنصري ، كلها قوى تسعى الى ادامة علاقات وامتيازات غير متكافئة اكتسبت بالقوة ، ومن ثم فانها تشكل مظاهر مختلفة لسياسة الهيمنة وممارستها ،

وان يلقبها ان الهيمنة الثبته ، على الصعيد العالمي والصعيد الاقليمي على حد سواء ، في اطار سياسة تقسيم العالم الى كتلات أو من جانب دول منفردة ، تتجلى في استعمال القوة أو في التهديد باستعمالها وفي السيطرة الأجنبية والتدخل الأجنبي ،

وان يلقبها أيضا أن سياسة الهيمنة تسعى الى ان تحد من حرية الدول في تقرير نظمها السياسية والسعي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون عرقلة أو تخويف أو ضغط ،

واقترنا منها بأن الهيمنة العالمية والاقليمية ، وجميع أشكالها المختلفة ، تؤدي إلى تهديد خطير للمسلم والأمن الدوليين ،

وان ترى أن لجميع الشعوب رغبة مشتركة في مقاومة الهيمنة وفي الحفاظ على سيادة جميع الدول واستقلالها الوطني ،

وان تضع في اعتبارها الأهمية والالاحاح اللذين يتسم بهما ايجاد نظام جديد ومنصف للعلاقات الدولية يقوم على أساس المشاركة المتساوية لجميع الدول في حل المشاكل الدولية وصيانة السلم والأمن الدوليين ، نظام يكفل المساواة في الأمن لجميع الدول ، والتقدم والرخاء لجميع الشعوب ، عن طريق اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

١ - تدين سياسة الهيمنة بجميع مظاهرها ، بما في ذلك الهيمنة التي تجرى ممارستها على الصعيد المالي أو الاقليمي أو دون الاقليمي ، والمتبعة في اطار سياسة تقسيم العالم إلى كتلت أو من جانب دول منفردة ؛

٢ - تعلمن أنه ليس لأي دولة أو مجموعة من الدول ان تنزع ، تحت أي ظرف كان أو لأي سبب من الأسباب ، إلى الهيمنة في العلاقات الدولية أو أن تسعى إلى ان يكون لها وضوع سيطرة سواء على صعيد العالم أو في أي منطقة منه ؛

٣ - ترفض جميع أشكال السيطرة أو الاخضاع ، أو التدخل أو التصدي ، وجميع أشكال الضغط ، اقتصاديا كان أو ايدولوجيا أو عسكريا أو ثقافيا ، في العلاقات الدولية ؛

٤ - تدين بحزم سياسات الضغط واستئصال القوة أو التهديد باستعمالها ، والعدوان المباشر أو غير المباشر ، والاحتلال ، والممارسة المتزايدة للتدخل والتصدي ، على نحو مكشوف أو مستتر ، في الشؤون الداخلية للدول ؛

٥ - تدين بحزم الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والفصل العنصري ، والعنصرية بما فيها الصهيونية ، وسائر أشكال العدوان ، والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية والتدخل الأجنبي ، وكذلك ايجاد مناطق النفوذ وتقسيم العالم إلى كتلت سياسية وعسكرية متخاصمة ؛

٦ - تطلب إلى جميع الدول أن تتقيد ، في تصريف العلاقات الدولية ، تقيدا صارما ، بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والمبادئ المتعلقة باحترام سيادة الدول ، وتساويها في السيادة واستقلالها الوطني ووحدتها وسلامتها الاقليمية ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وعدم العدوان ، والتسوية السلمية للمنازعات ، والتعاون ، وكذلك حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية في تقرير المصير ؛

٧ - تدعو إلى انسحاب جميع قوى الإحتلال إلى أقاليمها من أجل تمكين شعوب جميع الدول من تقرير وتصريف شؤونها ؛

٨ - تدعو كذلك إلى الاعترام التام لحق جميع الدول في تقرير نظمها السياسية والاجتماعية - الاقتصادية وفي انتهاج سياساتها الوطنية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها دون عرقلة ، أو تدخل ، أو إرهاب من الخارج ؛

٩ - توطد العزم على الاستمرار في السعي إلى إقامة نظام جديد ومنصف للعلاقات الدولية يقوم على أساس المشاركة المتساوية لجميع الدول في حل المشاكل العالمية وفي صيانة السلم والأمن الدوليين ؛

١٠ - توطد العزم كذلك على الاستمرار في السعي إلى إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد من أجل ضمان التحرر الاقتصادي والحرية لجميع الدول ، وخاصة البلدان النامية .
